بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ: 30 يونيو/حزيران 2020 رقم الوثيقة: MDE 12/2629/2020

مصر: أحد ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب يقاضي رئيس الوزراء المؤقت الأسبق

قالت منظمة العفو الدولية إن الدعوى القضائية التي رفعها مواطن أمريكي اعتُقل تعسفياً في مصر لمدة 21 شهراً ضد رئيس الوزراء المصري المؤقت الأسبق حازم الببلاوي، أمام محكمة أمريكية، تمثِّل فرصة نادرة لأن تُسمع أصوات ضحايا الجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمام إحدى المحاكم.

وذكر محمد سلطان، البالغ من العمر 32 عاماً، في دعواه المدنية إن حازم الببلاوي، بصفته كرئيس مؤقت للوزراء في ذلك الوقت، كان مسؤولاً عن محاولة إعدامه خارج نطاق القضاء واعتقاله تعسفياً وتعذيبه. وقد أُقيمت الدعوى أمام المحكمة الجزائية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، يوم 1 يونيو/حزيران 2020، بموجب "قانون حماية ضحايا التعذيب" الأمريكي الصادر عام 1991.

وكان محمد سلطان قد أُصيب بجروح عندما فضَّت قوات الأمن المصرية باستخدام العنف الاعتصام في ميدان رابعة العدوية، يوم 14 أغسطس/آب 2014، وقُبض عليه تعسفياً بعد بضعة أيام، وتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازه.

وبالإضافة إلى مقاضاة حازم الببلاوي، الذي يعيش حالياً في الولايات المتحدة ويعمل مديراً تنفيذياً لدى "صندوق النقد الدولي"، فقد أوردت الدعوى أسماء مسؤولين مصريين آخرين "لم تتم مقاضاتهم"، وزُعم أنهم كانوا مسؤولين عن انتهاك حقوق محمد سلطان، ومن بينهم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بصفته وزيراً للدفاع في ذلك الوقت. ويسعى محمد سلطان للحصول على تعويض عما لحق به من أضرار ومعاقبة المتسببين فيها.

ومنذ أن رفع محمد سلطان الدعوى، شنَّت السلطات المصرية حملة ترهيب ومضايقة لعدد من أقاربه في مصر، بما في ذلك القبض تعسفياً على خمسة من أبناء أعمام محمد سلطان واحتجازهم. وترى منظمة العفو الدولية أن هذه الأعمال تهدف إلى الضغط على محمد سلطان لإسقاط قضيته.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أقارب محمد سلطان، الذين احتُجزوا دونما سبب سوى الدعوى القضائية التي رفعها في الولايات المتحدة. كما يجب على السلطات أن تكفَّ عن أي أعمال انتقامية ضد عائلة محمد سلطان.

وبدلاً من السعي إلى تقويض محاولات محمد سلطان لإقرار العدالة، وبدلاً من معاقبة أقاربه في مصر، يجب على السلطات إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة بخصوص ادعاءاته عن التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، ومحاكمة كل من يُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عنها، في حالة توفُّر أدلة كافية يُعتد بها.

الاعتقال التعسفي والتعذيب

اتسمت فترة احتجاز محمد سلطان في مصر، ما بين القبض عليه في أغسطس/آب 2013 وإطلاق سراحه وترحيله إلى الولايات المتحدة في مايو/أيار 2015، بادعاءات عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطوَّل، والضرب والحرمان من الرعاية الطبية. ويقول محمد سلطان في دعواه إن حراس السجن، بتعليمات من حازم الببلاوي ومسؤولين آخرين، عرَّضوه لإيذاء بدني ونفسي، بما في ذلك الضرب، والحرمان من النوم، وظروف الاحتجاز غير الإنسانية، والحرمان من الرعاية الطبية.

وخلال احتجاز محمد سلطان، علمت منظمة العفو الدولية أنه قُبض عليه أولاً من منزل والده يوم 25 أغسطس/آب 2013. ونُقل بين سجن وادي النطرون وقسم شرطة البساتين وقسم شرطة منشية ناصر حيث احتُجز لمدة 15 يوماً في زنازين صغيرة مكتظة. وهناك، حسبما تفيد المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية أثناء احتجازه، قام ضباط الشرطة بضربه هو والسجناء الآخرين أثناء سيرهم من بوابة السجن إلى داخله، ثم اقتادوهم إلى قاعة، وأمروهم بخلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية. كما كُبل السجناء بقيود اليدين في هذه القاعة، وأُمروا بالوقوف ووجوههم إلى الحائط، وهُددوا بالتعرض لمزيد من الضرب إذا التفتوا وراءهم.

ونُقل محمد سلطان، خلال فترة احتجازه، ما بين ثلاثة سجون. وفي 26 يناير/كانون الثاني 2014، بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازه تعسفياً وعلى ظروف الاحتجاز غير الإنسانية. وطوال 16 شهراً، كان يقتصر على تناول الماء والسكر والفيتامينات. وخلال إضراب محمد سلطان عن الطعام، تدهورت صحته بشدة. وبالرغم من ذلك، رفضت إدارة السجن توفير الرعاية الطبية الملائمة له. وقد سبق لسلطات السجون أن رفضت نقله إلى مستشفى خارج السجن لتلقي الرعاية الطبية الملائمة، ونتيجة لذلك اضطُر للخضوع لعملية جراحية أجراها زميل له في الزنزانة بدون تخدير ولا تعقيم، لإخراج مسامير الدعامات المعدنية من ذراعه.

وفي نهاية المطاف، نُقل محمد سلطان إلى سجن العقرب ذي السمعة السيئة، وهو جزء من مجمع سجون طرة، وذلك على ما يبدو لمعاقبته على الاستمرار في الإضراب عن الطعام. وقد احتجزته إدارة السجن هناك رهن الحبس الانفرادي طيلة ستة أشهر، من منتصف ديسمبر/كانون الأول 2014 وحتى الإفراج عنه. وفي ذلك الوقت، كان يُحرم من أي اتصال مع أشخاص آخرين، وكان يُحتجز معظم الوقت داخل زنزانته التي بلا نوافذ، ولم يكن يُسمح له برؤية ضوء الشمس إلا مرة واحدة كل ثلاثة أيام، على حد قوله.

وفي ذلك الوقت، دأبت منظمة العفو الدولية على مطالبة السلطات بضمان حصول محمد سلطان على الرعاية الطبية الملائمة، كما نظَّمت حملات من أجل وضع حد لاعتقاله التعسفي.

وتُعد المعاملة التي لاقاها محمد سلطان بمثابة نوع من التعذيب بموجب القانون الدولي. فطبقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية، تُعتبر جميع حالات الحبس الانفرادي المطوَّل، أي الحبس الانفرادي الذي يُطبق لأكثر من 15 يوماً، بمثابة نوع من المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما تشير المعايير الدولية إلى كل من نظام السجن في تطبيق الحبس الانفرادي وظروف السجن باعتبارهما عاملين أساسيين في تحديد ما إذا كان الحبس الانفرادي يُعتبر نوعاً من التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد ذكرت "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة أن "الحبس الانفرادي لمدد طويلة للشخص المُحتجز، أو المسجون، قد يندرج ضمن الأفعال المحظورة بمقتضى المادة 7" من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (التي تحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة).

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت استخدام الحبس الانفرادي في السجون على أيدي السلطات المصرية ضد أشخاص احتُجزوا في قضايا ذات دوافع سياسية، وخلصت المنظمة إلى أن الحبس الانفرادي المطوَّل ولأجل غير مُسمى كان بمثابة نوع من التعذيب في بعض الحالات.

فض اعتصام ميدان رابعة العدوية

خلال قيام قوات الأمن بفض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية باستخدام العنف، يوم 14 أغسطس/آب 2013، أُصيب محمد سلطان بطلق ناري في ذراعه الأيسر. وسبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت استخدام أسلحة مميتة غير مسموح بها ضد المشاركين في الاعتصام، مما أدى إلى وفاة مئات وإصابة مئات آخرين. كما توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن قوات الأمن استخدمت مركبات مُدرَّعة فرنسية الصنع، وسيارات عسكرية أمريكية الصنع من طراز "هامفي"، في فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية.

ويقول محمد سلطان في دعواه إن حازم الببلاوي أقرَّ محاولة اغتياله، وإن حراس السجن كانوا يشجعونه بشدة على الانتحار.

الأعمال الانتقامية ضد عائلة سلطان

تفيد معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية بأنه في الساعات الأولى من فجر يوم 8 يونيو/حزيران 2020، أي بعد أسبوع من رفع دعوى محمد سلطان، قام أفراد مسلحون من قوات الأمن، يرتدون ملابس مدنية، بمداهمة منازل عدد من أفراد عائلة سلطان في محافظة المنوفية، حيث فتشوا المنازل وفحصوا الأجهزة الإلكترونية، وتحققوا من بطاقات الهوية. كما سألوا عما إذا كان أي من أفراد العائلة على اتصال بمحمد سلطان، واستفسروا عن مكانه.

وفي تطور يبعث على القلق، قبضت قوات الأمن على خمسة من أقارب محمد سلطان من منازلهم في الإسكندرية والمنوفية، يوم 15 يونيو/حزيران 2020، وذلك وفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية. ونُفذت عمليات القبض جميعها بدون إذن رسمي بالقبض. ففي حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 15 يونيو/حزيران 2020، داهمت

قوات الأمن منزل عم محمد سلطان في الإسكندرية، وقبضت على اثنين من أبناء عمه، وهما حمزة سلطان وعصمت سلطان. وفي الوقت نفسه تقريباً، قبضت قوات الأمن على ثلاثة آخرين من أبناء أعمام محمد سلطان، وهم محمود سلطان، وأحمد سلطان، ومصطفى سلطان، من منزلهم في المنوفية، كما صادر أفراد الأمن هواتف وأجهزة حاسوب.

وفي 17 يونيو/حزيران 2020، مثل الأقارب الخمسة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وهي فرع من النيابة العامة متخصص في التحقيق في القضايا التي تنطوي على تهديد للأمن القومي. واستجوبهم وكلاء النيابة بخصوص تهم "نشر أخبار كاذبة"، والانضمام إلى "جماعة إرهابية" ـ لم يُذكر اسمها ـ ثم أمروا بحبسهم احتياطياً لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق. وفي 28 يونيو/حزيران 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبسهم لمدة 15 يوماً أخرى، وصدر القرار بدون حضورهم.

وفي إجراء انتقامي آخر، على ما يبدو، قام أفراد من الشرطة، يوم 15 يونيو/حزيران 2020، بنقل صلاح سلطان، والد محمد سلطان المسجون، من سجن وادي النطرون إلى مكان لم يُفصح عنه، وذلك وفقاً لما جاء في شكوى قدمها محمد سلطان. وحتى الآن، ترفض وزارة الداخلية الإفصاح عن أي معلومات عن صلاح سلطان. ويتعيَّن على السلطات الإفصاح فوراً عن مصيره ومكانه، وأن توفر له سبل الاتصال بأسرته.

ويخشى محمد سلطان من تعرُّض أفراد عائلته لمزيد من الترهيب والمضايقة، بغرض إسكاته عن المطالبة بتحقيق العدالة، فيما يبدو.

وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت تهديدات واعتقالات استهدفت المقيمين في مصر من أقارب النشطاء والمعارضين السياسيين الذين اضطروا لمغادرة البلاد.

الإفلات من العقاب

حتى الآن، لم يُحاسب أي من كبار المسؤولين المصريين عن تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مصر. وفي بعض الأحيان، حُوكم بعض أفراد الشرطة من الرتب الدُنيا وأُدينوا بسبب دورهم في تعذيب معتقلين احتُجزوا في قضايا غير سياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحاسب أي مسؤول حتى الآن عن قتل وإصابة مئات المتظاهرين خلال فض الاعتصامين في ميداني رابعة العدوية والنهضة يوم 14 أغسطس/آب 2013.

وتمثُّل دعوى محمد سلطان بصيصاً من الأمل للضحايا في مصر ممن تعرضوا لجرائم بموجب القانون الدولي، مثل التعذيب، وهي جرائم خلصت "لجنة مناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة، في تقرير صدر عام 2017، إلى أنها تُمارس بشكل ممنهج في مصر، بما في ذلك داخل أقسام الشرطة والسجون، مع تواطؤ بعض وكلاء النيابة والقضاة في هذه الممارسات. وقد سبق لمنظمة العفو الدولية أن وثَّقت تواطؤ نيابة أمن الدولة العليا في تعذيب وإساءة معاملة أشخاص وُجهت إليهم تهم تتعلق "بالإرهاب".

خلفية

محمد سلطان، مواطن أمريكي وُلد في مصر، وحُكم عليه بالسجن المؤبد إثر محاكمة جائرة في إبريل/نيسان 2015، بعد أن وُجهت له تهم تمويل الاعتصام في ميدان رابعة العدوية و"نشر أخبار كاذبة" بغرض زعزعة الاستقرار في البلاد. وهذه "الجرائم" لا تُعد من الجرائم الجنائية المعترف بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان. وقُبض على محمد سلطان بعدما داهمت قوات الأمن منزل أسرته في القاهرة، يوم 25 أغسطس/آب 2013، بحثاً عن والده.

وتخلى محمد سلطان عن جنسيته المصرية، ورحَّلته السلطات إلى الولايات المتحدة بموجب قرار جمهوري يجيز لرئيس الجمهورية إبعاد المواطنين الأجانب المدانين بارتكاب جرائم.

شغل حازم الببلاوي منصب رئيس الوزراء المؤقت في مصر في الفترة من 9 يوليو/تموز 2013 و1 مارس/آذار 2014، بعد قيام الجيش بوقف العمل بالدستور، في 3 يوليو/تموز 2013، وعزل الرئيس الأسبق الراحل محمد مرسي.